

انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية (خيارات القبول والرفض)

أ.م.د. جعفر طالب احمد طالبة الماجستير. زينة خضير محمود(*)

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة واسط

المستخلص

يحاول البحث الموسوم ((انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية خيارات القبول والرفض)) أن يستقصي أهم تداعيات انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية وأثار الانضمام على العراق بعد أن يتحول من مركزية القرار الاقتصادي إلى آلية السوق ، لذا جاءت منهجية البحث باعتماد قراءة لمعطيات كل من التجارة العالمية والاقتصاد العراقي وخلفياتهما ، بقصد استنباط النتائج التي يمكن أن تترتب على العراق جراء فتح أسواقه وحدوده أمام السلع الأجنبية والشركات عابرة الأوطان . فكانت قراءتنا لهذه الوقائع ومعالجة المعطيات القائمة بقصد تصور ما يمكن ان يكون عليه الحال، من خلال محاولة الوقوف على إمكانية النظام الجديد للتجارة العالمية ان يكون محركا للتنمية.

في ضوء أهداف البحث تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث فضلا عن الاستنتاجات والتوصيات الخاصة بالموضوع وقد تضمن المبحث الأول منظمة التجارة العالمية وأثرها على الدول العربية تناول أولا تأسيس منظمة التجارة العالمية وثانيا التأثيرات المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على الدول العربية أما المبحث الثاني فقد انصب على بيان واقع التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي وقد تضمن أولا أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي وثانيا تحليل الميزان التجاري العراقي وقد اختص المبحث الثالث على مسيرة العراق في الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وتضمن أولا العراق ومنظمة التجارة العالمية وثانيا مزايا ومخاطر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

ثم يختتم البحث بعدد من الاستنتاجات والتوصيات يعتقد الباحث بضرورة الأخذ بها لأهميتها في تطوير قطاع التجارة الخارجية ورفع قدرته لمواجهة تحديات تحرير التجارة الدولية وتلافي أثارها السلبية بما يحقق المصلحة الوطنية من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية .

ان ما تم التوصل اليه بعد دراسة واقع الاقتصاد العراقي وبالتحديد قطاعاته الإنتاجية والخدمية، هي أن العراق لا يمكن ان ينفذ اتفاقيات منظمة التجارة العالمية في الوقت الحاضر وليس من مصلحته التسليم لمؤسستي بريتون وودز وفتح أسواقه أمام السلع الواردة من الخارج ،

(*) جزء مستل من رسالة ماجستير للباحثة الثانية .

بل يفترض أن يسعى للحصول على استثناءات من تنفيذ الاتفاقيات التحريرية لمدة تتراوح بين ١٠ إلى ١٥ عاما يستطيع خلالها أن يقيم اقتصاد السوق في إطار برنامج تنموي مستقل وفي ظل إجراءات حماية ورعاية ودعم كامل من الدولة لمنشأتها الإنتاجية ولطبقة الصناعيين من القطاع الخاص والتعاون معهم.

Abstract

Try search marked ((Iraq's accession to the World Trade Organization options acceptance and rejection)) that explores the most important implications of annexation of Iraq to the World Trade Organization and raised programs Monetary Fund and the World Bank on the economic and social development in it, especially when it imposes upon sale of the public sector and withdrawal of the state from economic life and the erosion of its role and reverse, that is, become the central economic decision to the market mechanism.

Hence the research methodology adopted to read all data from the World Trade and the Iraqi economy and backgrounds, in order to draw conclusions that may ensue on Iraq due to open its markets and its borders to foreign goods and companies transient homelands. Was our reading of these facts and to address existing data with a view to imagine what could be the case, by trying to stand on the possibility of the new system of global trade to be an engine for development

In light of the objectives of the research department researcher discussed the three chapters included each chapter three sections as well as the conclusions and recommendations on the subject included the first chapter rooting theoretical WTO eating First research intellectual dimension of international trade liberalization and development since the emergence of capitalism in the mid-fifteenth century until the emergence of Organization Global trade in the middle of the last decade of the twentieth century, which is the culmination of thought trade liberation and another What arrived him capitalism of formulas and policies in adopting the freedom of trade while addressing the second part the historical development of the founding of the World Trade Organization starting the General Agreement on Tariffs and

Trade (GATT) and passing through rounds of trade negotiations held in framework and the end of the establishment of the World Trade Organization The third section was devoted to the nature of the relations of the Organization with other international organizations and a statement of its effects on the global economy and developing countries and the Arab countries.

The second chapter has focused on the analysis of the reality of Iraq's trade foreign prelude to know Consequent its obligations under the provisions of the WTO agreements on trade and the consequent effects unexpected as it has been in the first section a statement of the relationship of foreign trade structure of the Iraqi economy and view of the evolution of foreign trade for the period (١٩٧٠-٢٠١٠) and second section devoted to analyze the commodity composition and geographical distribution of Iraq's foreign trade and ensure the third section analysis of the balance of payments Iraqi.

The singled Chapter III Alyalathar expected from Iraq's accession to the organization through my experience (Jordan and Saudi Arabia) to address the first research experience join Jordan and Saudi Arabia to the World Trade Organization The second section has included Iraq's march to join the World Trade Organization and ensure third research potential effects of joining (wto) on the Iraqi economy analysis of the projected effects of Iraq's accession to the WTO on the foreign trade sector and suggested ways to address the negative and maximize the benefit of joining.

What we came up with after studying the reality of the Iraqi economy and specifically sectors productivity and service, is that Iraq can not be implemented WTO agreements at the present time and is not in its interest to delivery to the Bretton Woods institutions and open its markets to goods from abroad, but is supposed to seek exceptions editorial of the implementation of the conventions for a period ranging between ١٠to ١٥ years during which he can stay a market economy within the framework of an independent development program and under protection and care

procedures and the full support of the state of its production facilities and layer industrialists from the private sector and cooperation with them.

المقدمة

يعد تأسيس منظمة التجارة العالمية (WTO) عام ١٩٩٤ من بين أبرز الأحداث المهمة على ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي ، لكونها تتولى إدارة وتنفيذ اتفاقيات التجارة الدولية باتجاه تحرير التجارة والمبادلات التجارية الدولية من أية قيود ، لاستكمال متطلبات إقامة النظام الاقتصادي العالمي الجديد المترابطة والخاصة بالنقد والتمويل والتجارة والتنمية ، فأكسبت العالم وجهًا تجاريًا واقتصاديًا جديدًا، وأضحت سياستها أمرا واقعا وقائماً في مجتمع دولي معاصر يصعب على أحد من أعضائه أن ينسلخ عنه او ينغلق على ذاته .

لقد أدركت اغلب دول العالم منذ بداية العقد الحالي بأنه لا مفر من الانضمام إلى هذا النظام وألا البقاء في عزلة تجارية لاسيما مع امتداد آثاره ، واحتمال التأثير بالسلبات أكثر في حال البقاء خارج هذا النظام الذي يتجه نحو مزيدا من الانفتاح والتحررية الاقتصادية ، فسارعت الدول للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية حتى بلغ عدد دول العالم المنظمة مع نهاية عام ٢٠١٠ نحو (١٥٢) دولة .

ومنذ أن قرر العراق الانضمام إلى المنظمة عام ٢٠٠٤ والاندماج مع النظام التجاري العالمي ، أخذ الموضوع يشغل حيزاً كبيراً من اهتمامات الاقتصاديين والباحثين من مختلف الأوساط وعلى مختلف المستويات ، لما تتطوي عليه عملية الانضمام من آثار اقتصادية مؤكدة على مجمل الاقتصاد العراقي ، ومنه الجانب التجاري الذي يتسم بالعجز في الميزان التجاري وفي ميزان المدفوعات واعتماد تجارة العراق الخارجية بالدرجة الأولى على صادرات النفط ، والتغير في نوعية السلع التجارية من خلال زيادة الواردات وتنوعها بحيث تشمل بضائع من كل الأنواع سلع صناعية و سلع تجارية ومنتجات استهلاكية من السلع الغذائية المصنوعة أو المزروعة بعد أن كانت تمثل ركناً هاماً من صادرات العراق الخارجية فترة السبعينيات من القرن الماضي ، والخضوع التام لأكبر عملية إغراق للسوق المحلية من السلع الاستهلاكية الرديئة من مناشئ مختلفة ، وانعدام الرقابة والسيطرة عند دخول المواد المستوردة ، والانحسار والانكماش لدور الدولة في القطاع التجاري قبل نزوح دور القطاع الخاص .

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على الآثار الاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية على اقتصاديات قطاع التجارة الخارجية ، للتوصل إلى ما يترتب على انضمام العراق من آثار سلبية وإيجابية محتملة على قطاعه التجاري بأنشطته كافة لما للقطاع التجاري من موقع متميز بين القطاعات الرئيسية للاقتصاد الوطني

مشكلة البحث

تتلخص مشكلة البحث في مواجهة تحديات انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية في المجال التجاري لانخفاض صادرات العراق كما " ونوعاً" بسبب عدم قدرة المنتجات المحلية على المنافسة السعرية والنوعية للمنتجات الأجنبية ، وارتفاع كلف الإنتاج المحلي وانخفاض جودته على وفق المواصفات الفنية والنوعية لتحرير التجارة الدولية .

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية أن انضمام العراق للمنظمة له آثار إيجابية في نواحي محددة مثل حاجة العراق للاندماج مع المجتمع الدولي والاستفادة من تحفيز القطاعات الإنتاجية على رفع مستوى منتجاتها وبالتالي رفع القدرة التنافسية مما ينعكس بشكل مباشر بالقدرة على تطوير القطاع التجاري وتحسين أوضاعه التنموية

أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحديد الآثار السلبية والإيجابية المتوقعة على القطاع التجاري في حال التزام العراق باتفاقيات تحرير التجارة الدولية متعددة الأطراف ، ووضع الاستراتيجيات التي يجب تبنيها في القطاع التجاري ، لغرض تحقيق الاستفادة القصوى من الآثار الإيجابية وبما يقلل من حدة الآثار السلبية بالشكل الذي يخدم توجهات التنمية ويدعم دور القطاع التجاري .

منهجية البحث

اعتمد الباحث المنهجين الاستقرائي والاستنباطي ، استقراء المعلومات عن تحرير التجارة الخارجية الدولية في ظل قواعد واتفاقيات منظمة التجارة العالمية الحاكمة لها والمستجدات التي طرأت عليها ، ونقل مضامينها من الإطار العام لها إلى الإطار الخاص بالعراق ، ثم الاعتماد على المنهج الاستنباطي في تحليل الآثار المتوقعة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية على القطاع التجاري في العراق

هيكلية البحث

في ضوء أهداف البحث قسم الباحث بحثه إلى ثلاثة مباحث فضلا عن الاستنتاجات والتوصيات الخاصة بالموضوع وقد تضمن المبحث الأول منظمة التجارة العالمية وأثرها على الدول العربية تناول أولاً تأسيس منظمة التجارة العالمية وثانياً التأثيرات المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على الدول العربية أما المبحث الثاني فقد انصب على بيان واقع التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي وقد تضمن أولاً أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي وثانياً تحليل الميزان التجاري العراقي

وقد اختص المبحث الثالث على مسيرة العراق في الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وتضمن أولاً العراق ومنظمة التجارة العالمية وثانياً مزايا ومخاطر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

ثم يختتم البحث بعدد من الاستنتاجات والتوصيات يعتقد الباحث بضرورة الأخذ بها لأهميتها في تطوير قطاع التجارة الخارجية ورفع قدرته لمواجهة تحديات تحرير التجارة الدولية وتلافي آثارها السلبية بما يحقق المصلحة الوطنية من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

المبحث الأول

منظمة التجارة العالمية وأثرها على الدول العربية

أولاً : تأسيس منظمة التجارة العالمية

لقد انبثقت فكرة إنشاء منظمة التجارة الدولية على غرار إنشاء مؤسسات بريتون وودز إذ كانت قد أقرت في مؤتمر هافانا عام ١٩٤٨ ولكن لم يكتب لها أن ترى النور لعدة أسباب ، أهمها ، الموقف الأمريكي وقد تذرعت حينها بأسباب واهية لمنع التصديق عليها لأنها كانت القوة التي لا يستهان بها على المستوى العالمي اقتصاديا وسياسيا وعسكريا ، بالإضافة لكونها دائنة لجميع الدول بعد الحرب العالمية الثانية ، ولم تكن هنالك صناعات منافسة لها في أوروبا واليابان . وبعد حرب فيتنام تحديدا في نهاية الخمسينات ظهرت قوى اقتصادية منافسة للاقتصاد الأمريكي كدول جنوب شرق آسيا واليابان وأوروبا . وفي السبعينات من القرن المنصرم توقفت أمريكا عن تحويل الدولار إلى ذهب ، إذ ظهر الاقتصاد الأمريكي أقل قوة من السابق للأسباب أعلاه وفي هذا العقد بدأت أمريكا والدول المتقدمة بتعويم عملاتها في السوق والتخلي عن قاعدة الذهب ، وهناك أسباب أخرى لا تقل أهمية وهي تدويل الأنشطة الاقتصادية من الشركات متعددة الجنسية خاصة . إذ بدأت هذه الشركات بالضغط على حكوماتها إلى فتح وقيام سوق دولي عالمي موحد من خلال " الجات " وجولاتها المستمرة منذ عام ١٩٤٧ ، ولقد عانت الكثير من الدول من المفاوضات والاتفاقات غير الملزمة . وإن الأمر يتطلب قيام نظام عالمي قوي وملزم ويمتلك قاعدة عريضة دائمة ، لتمارس صلاحيات قوية وملزمة في فض النزاعات الاقتصادية الدولية وتشرف على تطبيق الاتفاقيات الدولية كسوق واحدة^(١).

من كل ما تقدم تمت الدعوة ومن خلال اتفاقية " الجات " وفي نهاية جولة أوروغواي عام ١٩٩٤ تم الاتفاق على قيام منظمة أطلق عليها منظمة التجارة العالمية (W.T.O). هي منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة وتعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد على إدارة وإقامة دعائم النظام التجاري الدولي وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية وزيادة التبادل الدولي والنشاط الاقتصادي العالمي وتقف على قدم المساواة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في رسم وتوجيه السياسات الاقتصادية الدولية المؤثرة على الأطراف المختلفة في العالم للوصول إلى إدارة أكثر كفاءة وأفضل للنظام الاقتصادي العالمي . وقد أنشئت منظمة التجارة العالمية لتحل محل سكرتارية الجات بعد الاتفاقية الموقعة في مراكش ١٩٩٤ بعد انتهاء

جولة أوروغواي . وتشمل المنظمة وقت إنشائها في أول يناير ١٩٩٥ حوالي ١١٠ دولة منهم ٨٥ دولة نامية وأمامها طلبات للانضمام من ٢٩ دولة وقد وصل عدد الدول الأعضاء في المؤتمر الرابع للمنظمة في الدوحة في نوفمبر ٢٠٠١ إلى ٢٤٢ عضوا^(٢)

١-أهداف منظمة التجارة العالمية

أن مجموعة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها منظمة التجارة العالمية تدور حول هدف رئيسي هو تحرير التجارة الدولية (العالمية) أي تطبيق نظام حرية التجارة الدولية وفي هذا الإطار تسعى منظمة التجارة العالمية إلى تحقيق الأهداف التالية^(٣):

- ١- خلق وضع تنافسي دولي في التجارة يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد
- ٢- تعظيم الدخل القومي العالمي ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي .
- ٣- تحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم وزيادة الإنتاج المتواصل والاتجار في السلع والخدمات بما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل لتلك الموارد مع الحفاظ على البيئة وحمايتها ودعم الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك من خلال التنمية المستدامة .
- ٤- توسيع الإنتاج وخلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي وزيادة نطاق التجارة العالمية
- ٥- توفير الحماية المناسبة للسوق الدولي لجعله يعمل في بيئة مناسبة وملائمة لمختلف مستويات التنمية .
- ٦- محاولة إشراك الدول النامية والأقل نموا في التجارة الدولية بصورة أفضل .

٢-وظائف منظمة التجارة العالمية ومهامها :

وفقا للمادة (٣) من الاتفاقية المنشئة للمنظمة من خلال نتائج جولة الاوروغواي ، فان منظمة التجارة العالمية تقوم بالمهام الآتية^(٤):

١. الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات التي تنظم العلاقات التجارية الدولية .
 ٢. تنظيم المفاوضات بين الدول الأعضاء مستقبلا لتحرير التجارة الدولية .
 ٣. فض المنازعات بين الدول الأعضاء عند تنفيذ الاتفاقات طبقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في جولة الاوروغواي .
 ٤. المتابعة والإشراف على السياسات التجارية للدول الأعضاء لضمان عدم تعارضها مع سياسة المنظمة القائمة .
 ٥. التعاون مع الصندوق والبنك الدوليين بغية ضمان التنسيق في وضع السياسات الاقتصادية على الصعيد الدولي .
- ولتتمارس المنظمة دورها وتحقيق أهدافها وقيامها بالوظائف الملقاة عليها ، فإن المادة (٣) للمنظمة أشارت صراحة إلى أن منظمة التجارة العالمية تتمتع بالشخصية القانونية الدولية وفقا لقواعد القانون الدولي .

ثانيا : التأثيرات المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على الدول العربية

يمكن تلخيص أهم الآثار الايجابية والسلبية إلى ما يلي :^(٥)

١- التأثيرات الايجابية :

١- أن الدخول في الاتفاقية يؤكد التزام الدول العربية المبدئي بحرية التجارة العالمية وبالمنافسة الشرعية الحقيقية ، ومن حيث المبدأ من الصعب البقاء خارج نادي الجات في وقت تعم فيه مبادئ الاقتصاد الحر العالم اجمع من أقصاه إلى أقصاه فالدخول إلى الجات يعطي الدول العربية أمكانية الحوار والمناقشة مع كافة الأطراف على قدم المساواة أما البقاء خارجه فيعني الانعزال والانكفاء وما يمكن إن يتبعه من ردود فعل من الدول الصناعية وغيرها .

٢- أن الدخول في اتفاقية الجات سيرفع دون شك من مستوى الإنتاج وجودته في القطاعات كافة نتيجة زيادة حدة المنافسة وقد أثبتت الصناعات العربية إدارتها في خرق الأسواق العالمية بكل فاعلية وبسرعة وستستفيد بشكل خاص الصناعات التي لها فيها مزايا نسبية واضحة كالصناعات البتروكيمياوية فضلا عن أن زيادة الإنتاج في هذه الدول سيزيد من الصادرات وازدياد معدلات النمو في الدول الصناعية في السنوات القليلة القادمة نتيجة التوقيع على الجات ونتيجة اتخاذ تلك الدول للعديد من السياسات الاقتصادية السليمة فمن المرجح أن تكون معدلات النمو في حدود ٣% سنويا كما يتوقعه صندوق النقد الدولي ،وبذلك يزداد الطلب على النفط وعلى كل المنتجات الصناعية وغيرها ،فهذه الزيادة فضلا عن التخفيضات الكمركية سيسهلان عملية تسويق البضاعة العربية إلى كل دول العالم

٣- أن الصناعات العربية تشكو في العديد من الأحيان وفي كثير من القطاعات من سياسة الإغراق التي تعتمد بها بعض الشركات الأجنبية فالدخول في الاتفاقية سوف يحد من هذه الإمكانية إلى حد كبير

٤- تسهيل أمكانية الحصول على التكنولوجيا الحديثة المتطورة نتيجة التزامها بحماية الحقوق الفكرية والإبداعية .

٥- أن تحرير الخدمات وإجراءات الاستثمار الأجنبية من الكثير من القيود سيؤدي إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية التي أعادت على وضع الكثير من القيود على حركة هذه الاستثمارات وهذا التدفق الكبير للاستثمارات الأجنبية سوف يكون له مردود كبير على تسريع وتائر التنمية الاقتصادية وتطوير وتحديث التكنولوجيا .^(١)

٢-التأثيرات السلبية :

١- سياسة الدعم المعتمدة على الأخص في القطاع الزراعي في بعض الدول العربية ستزول مع الوقت مع تطبيق الاتفاقية وبذلك من الممكن أن تزول معها بعض المنتجات الزراعية التي تكلف تلك الدول الأموال الباهظة ، فان استيراد تلك المنتجات سيكون أوفر على اقتصاديات الدول العربية من هنا نتوقع أن تراجع الحكومات العربية عن سياسة الأمن الغذائي الحالية

التي ربما فقدت معناها في ظل الظروف الدولية الاقتصادية الجديدة وهنا لابد من التأكيد ان درجة حمايتها للقطاع الزراعي تقل عن غيرها من الدول

٢- حماية الحقوق الفكرية والأدبية والإبداعية والتصاميم الصناعية وغيرها يعني أن أسعار هذه المنتجات ستزداد في الأسواق الداخلية وفي المقابل ستتحسن نوعية تلك المنتجات التي ستصبح مستوردة أو مصنعة داخليا من قبل صاحب الفكرة أو ممن يمثلها كما سيزداد وجودها وبذلك تكون ذات فائدة على الصناعي والتاجر والمستهلك

- ٣- رفع الدعم عن بعض المنتجات المصدرة في الدول الصناعية يؤدي الى ارتفاع سعرها ،ولكن هذا ربما يشجع على أنتاجها داخليا إذ تصبح المنافسة ممكنة أكثر
- ٤- ازدياد قيمة المواد الزراعية المستوردة وكميتها نتيجة رفع الدعم عن الزراعة المحلية وارتفاع أسعار المواد المستوردة وتقابل هذه الزيادة وفرا يحصل من جراء تخفيض ومن ثم إلغاء الدعم المكلف جدا عن القطاع الزراعي
- ٥- تحرير تجارة الخدمات وإخراج العمالة من دائرة الاتفاقية العامة للتجارة والتعريف الكمركية (الجات) الأمر الذي يعني تقييد تصدير العمالة والتي يعتمد عليها كثير من الدول النامية كأحد المصادر الرئيسية لزيادة الدخل القومي .^(٧)

المبحث الثاني

واقع التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي

اولا :أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي

تلعب التجارة الخارجية دورا مهما في تطوير اقتصاديات دول العالم المختلفة نظرا للعلاقة الوثيقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، فقد عرفت التجارة الخارجية على أنها عبارة عن قاطرة تجر التنمية الاقتصادية والاجتماعية^(٨). فالتجارة الخارجية بالنسبة لمجموعة البلدان النامية سلاح ذو حدين، فقد يكون لها تأثير ايجابي في دفع عملية التنمية أو قد يكون تأثيرها محدودا او سلبي، فقد اعتبرت التجارة الخارجية العامل الذي يحفز القطاعات الاقتصادية الأخرى على توليد الحركة والنشاط وخصوصا قطاع التصدير، الذي يعد من المصادر المهمة في الحصول على العملة الأجنبية التي تستخدم في دعم عملية التنمية من خلال شراء المعدات والمكائن والآلات التي تستورد من الخارج^(٩) والعراق كغيره من الدول النامية تعد التجارة الخارجية المصدر الأساس في حصوله على احتياجاته من السلع الرأسمالية اللازمة لتنفيذ مشروعاته التنموية وكذلك تزويده بالسلع الاستهلاكية والكمالية والضرورية، وبهذا تساهم التجارة الخارجية في موازنة العرض المحلي مع الطلب المحلي المتزايد على هذه السلع^(١٠).

استمدت التجارة العراقية خصائصها من الوضع الاقتصادي العام، فمنذ بداية السبعينات ولحد الآن كان للنقط موقعه المتميز في بنية التجارة العراقية وهذا يعد من مواطن الضعف والوهن في الاقتصاد العراقي مما أدى إلى الاعتماد على إيرادات النفط بشكل شبه كامل لتظهر فجوة سلبية في الموارد بدون

النفط ، وقد واصلت فجوة الموارد الخارجية تذبذبها مابين صعود وهبوط في القيم السالبة، الأمر الذي يوضح إن مركز النقل في الاقتصاد العراقي في المرحلة السابقة لم ينتقل إلى قطاعات أخرى لها القدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية ، وان تتقبل حقيقة أن العراق بالقدر الذي وسع فيه نطاق العلاقات التجارية (استيرادا وتصديرا) مع دول العالم المختلفة بعد ٢٠٠٣ فان فجوة الموارد فيه تتابع سيرها التقليدي الذي بدأت منذ حقبة طويلة من الزمن ، ثم تزامنت مع عملية إعادة البناء الاقتصادي في منتصف السبعينات الذي اختلف إلى حد ما بعد التسعينيات وحتى الآن، إذ اتسمت التجارة الخارجية للعراق في عقد التسعينيات وما تلاه بقدر كبير من العشوائية وعدم الانتظام نتيجة للأوضاع السياسية والعقوبات الدولية ، أعقبه الانفلات التجاري في ظل

المرحلة الحالية إذ انه خلال السنوات (١٩٩٠-١٩٩٦) شهد العراق قرارات دولية هائلة أدت إلى غلق المنافذ الخارجية وإيقاف صادرات العراق النفطية وغير النفطية أما السنوات (١٩٩٧-٢٠٠٢) فقد تمثلت بتصدير النفط العراقي إلى الخارج مقابل الغذاء والدواء (مذكرة التفاهم) أما السنوات (٢٠٠٣ وما بعدها) فقد شهدت انفتاح صادرات العراق إلى الخارج من دون أية قيود وخاصة النفطية إذ تمثل صادرات النفط العنصر الأساسي في توليد المصادر الأساسية لتمويل عمليات التنمية، فيما لا تمثل صادرات العراق من السلع الأخرى إلا نسبة قليلة ومنخفضة جدا من مجمل الصادرات، فصادرات العراق من الوقود المعدني تمثل مكانة ممتازة في هيكل تجارته الخارجية^(١١) إذ هيمن القطاع الرئيسي المتمثل بالنفط على الاقتصاد في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأمر الذي جعل منه اقتصادا أحادي الجانب يعتمد على الإيرادات النفطية، وبنفس الوقت جعله أكثر تقلبا وتعرضا للازمات الخارجية^(١٢).

ثانيا : الميزان التجاري العراقي

نستطيع أن نتعرف على قطاع التجارة الخارجية بشكل أكثر تفصيلا من خلال بيانات الجدول (٤)، والذي مر بعدة مراحل:

اتسمت المرحلة الأولى قبل عام ١٩٨٠ بحالة شبه استقرار أفاد الاقتصاد من قطاع التجارة الخارجية (وبشكل خاص من الإيرادات النفطية المتأتية من الصادرات النفطية) إذ كان العراق يتمتع بوضع اقتصادي جيد خلال عقد السبعينات وخصوصا خلال السنوات الأخيرة منه وقد استمر هذا الوضع وحقق فوائض في الميزان التجاري حتى سنة ١٩٨٠ إذ نجد أن الصادرات اتسمت بالارتفاع المستمر خلال هذه المرحلة من (٨٢٩٧) مليون دولار أمريكي في عام ١٩٧٥ لتصل إلى (٢٨٨٠٣) مليون دولار أمريكي عام ١٩٨٠، انعكس تأثير هذه الصادرات على كل من حجم الاستيرادات والوضع الايجابي للميزان التجاري، إذ ازدادت حجم الاستيرادات من (٤٢٠٣) و (٧١٧٩) و (١٣٨٧٨) مليون دولار للأعوام ١٩٧٥ و ١٩٧٩ و ١٩٨٠ على التوالي، كذلك الحال بالنسبة للميزان التجاري إذ سجل فائض على طول المرحلة ليصل إلى (١٤٩٢٥) مليون دولار أمريكي عام ١٩٨٠. ونتيجة لتلك الفوائض فقد ازدادت احتياطات العراق المالية من حوالي ٧ مليار دولار في سنة ١٩٧٧ إلى حوالي ٣٥ مليار دولار في سنة ١٩٨٠^(١٣).

أما المرحلة الثانية ١٩٨١ - ١٩٩٠ فأنها اتسمت بالتراجع في هذا القطاع، إذ تأثر بالظروف التي مر بها الاقتصاد لحرب الخليج الأولى التي بدأت في بداية الثمانينيات وانتهت في عام ١٩٨٨، لذلك نجد بان الاستيرادات خلال هذه المرحلة أصبحت اكبر بكثير من حجم الصادرات التي كانت تمول احتياجات الحرب، انعكس تأثير ذلك على وضع الميزان التجاري العراقي، إذ نجد من الجدول (٤) أيضا أن الاستيرادات قد تذبذبت قيمتها خلال هذه المرحلة ألا أنها كانت دائما اكبر حجما من الصادرات، وقد حققت (٧٣٤١) مليون دولار عام ١٩٨٧ كأدنى قيمة لها، و(٢١٤٥١) مليون دولار عام ١٩٨٢ كأعلى قيمة لها. أما الصادرات فقد سجلت (٧٤٣٦) مليون دولار عام ١٩٨٦ كأدنى قيمة و(١٢٢٨٢) مليون دولار أمريكي عام ١٩٨٩ كأعلى قيمة. انعكس ذلك على حجم الميزان التجاري العراقي الذي سجل حالة العجز طوال أعوام

الحرب، ليسجل اكبر حالة عجز (- ١١٤٨) مليون دولار عام ١٩٨٢، ليعود ويجد انفراجا في الأعوام بعد انتهاء الحرب ويسجل فائضاً قدره (٢٣٨٥) مليون دولار أمريكي عام ١٩٨٩.

أما المرحلة الثالثة ١٩٩١ - ٢٠٠٢ فهي الأخرى وجدت تراجعاً في قطاع التجارة الخارجية حيث ظروف حرب الخليج الثانية التي كانت أكثر شدة على هذا القطاع بسبب قرار الحصار الدولي على العراق عام ١٩٩١ واثّر ذلك على الصادرات النفطية العراقية ومنعها بشكل كامل. إذ نجد بان الصادرات العراقية انخفضت من (١٠٣١٤) مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى (٤٨٧) مليون دولار عام ١٩٩١ فقط، واستمرت على هذه المستويات المنخفضة إلى (٢٣٤٨) مليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٧ واستمر التحسن في حجم الصادرات العراقية لاستمرار تطبيق القرار الدولي (مذكرة التفاهم) أذ وصلت بعدها إلى أعلى مستوى (١٤٢٨٩) مليون دولار عام ٢٠٠٠، ووصل إلى (١٥٠١٦) مليون دولار عام ٢٠٠٤. انعكس ذلك على حجم الاستيرادات لتحقق أعلى مستوى لها (٣٣٣٠) مليون دولار عام ٢٠٠٠ وتحقق (٤٢٣) مليون عام ١٩٩١ كأدنى قيمة. انعكس كل ذلك على وضع الميزان التجاري أذ انخفض حجم الفائض من (٣٧٨٨) مليون عام ١٩٩٠ ليصل إلى (٦) مليون فقط عام ١٩٩٢ وإلى حالة العجز من عام ١٩٩٣ ليصل حجم العجز إلى (- ٦٤) مليون عام ١٩٩٦، ليعود ويحقق الفائض مرة أخرى وبمقدار (١٤٣١) مليون دولار عام ١٩٩٧. واستمر الوضع بالتحسن محققاً فائضاً طيلة المرحلة المتبقية ليصل إلى أعلى قيمة (١٠٩٥٩) مليون دولار عام ٢٠٠٠ أما المرحلة الأخيرة الممتدة من ٢٠٠٣-٢٠١٠ فقد حقق الميزان التجاري فائض طيلة المدة نتيجة ارتفاع نسبة مساهمة الصادرات النفطية حيث وصلت إلى (١٠٠%) عام ٢٠٠٣ و٢٠٠٤.

الجدول (٤)

الميزان التجاري العراقي وأجمالي الصادرات والاستيرادات العراقية مع العالم الخارجي
للمدة من ١٩٧٥ - ٢٠١٠ (مليون دولار أمريكي)

| السنوات | الميزان التجاري | الاستيرادات | الصادرات | نسبة مساهمة الصادرات النفطية % |
|---------|-----------------|-------------|----------|--------------------------------|
| ١٩٧٥ | ٤٠٩٤ | ٤٢٠٣ | ٨٢٩٧ | 97.3887 |
| ١٩٧٦ | - | - | ٩٢٧١ | 97.39481 |
| ١٩٧٧ | - | - | ٩٦٤٩ | 98.23249 |
| ١٩٧٨ | - | - | ١١٠٦١ | 97.49843 |
| ١٩٧٩ | ١٤٢٥٢ | ٧١٧٩ | ٢١٤٣١ | 98.40562 |
| ١٩٨٠ | ١٤٩٢٥ | ١٣٨٧٨ | ٢٨٨٠٣ | 98.19957 |
| ١٩٨١ | ١٠٠٧٤ - | ٢٠٦٦٩ | ١٠٥٩٥ | 99.27614 |
| ١٩٨٢ | ١١٤٨٠ - | ٢١٤٥١ | ٩٩٧١ | 99.06681 |
| ١٩٨٣ | ٢٣٠٩ - | ٩٩٩٤ | ٧٦٨٥ | 97.23825 |
| ١٩٨٤ | ٧٧٧ - | ٩٦٦٠ | ٨٨٨٣ | 96.96906 |
| ١٩٨٥ | ١٣٠ - | ١٠٥٣٩ | ١٠٤٠٩ | 98.147 |

| | | | | |
|----------|----------|----------|----------|------|
| 98.00878 | ٧٤٣٦ | ٨٩٢٠ | ١٤٨٤ - | ١٩٨٦ |
| 97.558 | ٩٧٠٥ | ٧٣٤١ | ٢٣٦٤ | ١٩٨٧ |
| 97.60662 | ٩٦٨٧ | ٩٣٤٧ | ٣٤٠ | ١٩٨٨ |
| 96.61899 | ١٢٢٨٤ | ٩٨٩٩ | ٢٣٨٥ | ١٩٨٩ |
| 97.12832 | ١٠٣١٤ | ٦٥٢٦ | ٣٧٨٨ | ١٩٩٠ |
| 98.18206 | ٤٨٧ | ٤٢٣ | ٦٤ | ١٩٩١ |
| 99.54955 | ٦٠٩ | ٦٠٣ | ٦ | ١٩٩٢ |
| 99.8826 | ٤٧١ | ٥٣٣ | ٦٢ - | ١٩٩٣ |
| 99.88394 | ٣٨٢ | ٤٩٨ | ١١٦ - | ١٩٩٤ |
| 99.99086 | ٤٢٤ | ٦٦٥ | ٢٤١ - | ١٩٩٥ |
| 99.96888 | ٥٠٣ | ٥٦٧ | ٦٤ - | ١٩٩٦ |
| 99.99911 | ٢٣٤٨ | ٩١٧ | ١٤٣١ | ١٩٩٧ |
| 99.99901 | ٤٦٤٩ | ١٤٣١ | ٣٢١٨ | ١٩٩٨ |
| 99.9993 | ٨٧٣٨ | ١٥١٣ | ٧٢٢٥ | ١٩٩٩ |
| 99.99965 | ١٤٢٨٩ | ٣٣٣٠ | ١٠٩٥٩ | ٢٠٠٠ |
| 99.99933 | ١١٠٨٧ | ٤٧٤٨ | ٦٣٣٩ | ٢٠٠١ |
| 99.99956 | ٩٢٣١ | ٥٨٦٩ | ٣٣٦٢ | ٢٠٠٢ |
| 99.99996 | ٩١٥٧ | ٥٠٢٧ | ٤١٣٠ | ٢٠٠٣ |
| 100 | ١٥٠١٦ | ١٠٢٣١ | ٤٧٨٥ | ٢٠٠٤ |
| 100 | ٢٣٦٩٧.٤ | ٢٠٠٠٢.٢ | ٣٦٩٥.٢ | ٢٠٠٥ |
| 99.99989 | ٣٠٥٢٩.٨ | ١٨٧٠٧.٥ | ١١٨٢١.٩ | ٢٠٠٦ |
| 99.77303 | ٣٩٥٩٠.٨ | ١٨٢٨٨.٧ | ٢١٣٠.٢.١ | ٢٠٠٧ |
| 99.89969 | ٦٣.٧٢٦.٠ | ٣٥.٤٩٦.٠ | ٢٨.٢٣٠.٠ | ٢٠٠٨ |
| 99.89922 | 41791.7 | 17279.1 | ٢٤٥١٢.٦ | ٢٠٠٩ |
| 99.93459 | 52482.6 | 37328.0 | 14435.6 | ٢٠١٠ |

المصدر : مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية،
www.sesrtcic.org .

المبحث الثالث

مسيرة العراق في الانضمام لمنظمة التجارة العالمية

أولاً: العراق ومنظمة التجارة العالمية

ثانياً : مزايا ومخاطر انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية

يعد العراق من أول الدول الموقعة على الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة عام ١٩٤٨ وما منظمة التجارة العالمية ألا امتداد لهذه الاتفاقية ، ألا أن التغيرات السياسية والاقتصادية في العراق والاتجاه نحو النظام الشمولي وأتباع سياسة الانغلاق والحروب جعلت العراق بعيداً عن منظمة عن منظمة التجارة العالمية التي تعد من إحدى المنظمات الراعية لعملية التحول نحو اقتصاد السوق والانتاج العالمي (١٤) ، انسجماً مع مقتضيات المرحلة الآنية ضمن التحول التدريجي الذي يشهده العراق في سياسته الاقتصادية والانتقال من الاقتصاد المركزي الموجه إلى اقتصاد السوق فقد دأب

العراق بعد ٢٠٠٣/٤/٩ للانضمام بالاقتصاد الدولي من خلال ارتباطه بالمنظمات الدولية التي تأهله لاستعادة مكانته السابقة في المجتمع الدولي ، حيث تقدم العراق بطلب الانضمام إلى المنظمة بصفة مراقب في عام ٢٠٠٤ وتم قبول الطلب بالإجماع خلال اجتماع المجلس العام للمنظمة في نفس السنة حيث لمس العراق دعماً من الدول لرجوع العراق إلى الأسرة الدولية واستعدادهم لتقديم كل المساعدة الممكنة بهذا الشأن. وبعد نيل العراق صفة مراقب في المنظمة حيث تم تشكيل اللجنة الوطنية المعنية بانضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية براسة معالي السيد وزير التجارة المحترم وعضوية السادة المستشارين والمدراء العامين من الوزارات العراقية المختلفة وممثلين من القطاع الخاص حيث بدأ العمل على تهيئة المستلزمات الضرورية للانضمام إذ تم تقديم نظام التجارة الخارجية للعراق إلى المنظمة في أيلول ٢٠٠٥ وتتضمن هذه المذكرة جميع التفاصيل والمعلومات التي تتعلق بالنشاط الاقتصادي والتجاري للعراق^(١٥) ، بعدها انبثقت عن هذه اللجنة الوطنية العليا لجان فرعية منها لجنة التجارة في الخدمات ولجنة التجارة في السلع فضلاً عن اللجان الفرعية المعنية بقوانين الصحة والصحة النباتية ولجنة قوانين الملكية الفكرية فضلاً عن اللجان الفرعية التخصصية الأخرى ، ومهمة هذه اللجان هي مراجعة ودراسة القوانين العراقية ومدى ملاءمتها مع متطلبات الانضمام حيث تقوم بتقديم المقترحات للجنة الوطنية العليا التي بدورها تدرس الصيغ المقترحة مع هذه اللجان الفرعية وتضيف عليها ما تراه مناسباً مع الأخذ بنظر الاعتبار مصلحة العراق بالدرجة الأولى^(١٦).

وتم تحديد اجتماع فريق العمل الأول لمراجعة هذه المذكرة في ٢٠٠٧/٥/٢٥ حيث تشكل فريق تفاوضي عراقي يرأسه وزير التجارة وعضوية ممثلين عن الوزارات وحضر الاجتماع غالبية الدول الأعضاء في المنظمة وتم مراجعة المذكرة بالتفصيل وتم طرح الأسئلة والاستفسارات للجانب العراقي وانتهى الاجتماع ووصف بالناجح ومن ثم قام أعضاء اللجنة الوطنية بدراسة جميع الأسئلة والاستفسارات التي طرحت حيث تم إعداد الإجابة بوقت قياسي ومن ثم تم عقد الاجتماع الثاني بتاريخ ٢ / ٤ / ٢٠٠٨ حيث تم مناقشة الأجوبة والملفات التي قدمها العراق في الاجتماع الأول. شهدت تلك الفترة مشاركة أعضاء اللجنة الوطنية في ورش عمل ومؤتمرات تنظمها منظمة التجارة العالمية للاطلاع على اتفاقيات المنظمة ومدى فائدتها للعراق فضلاً عن الزيارات التي تمت إلى الدول التي سبقت العراق في الانضمام إلى المنظمة كالسعودية والأردن وعمان للاستفادة من تجاربهم وخبرتهم في الانضمام .

أ : مزايا الانضمام

يمكن أن يحصل العراق عند انضمامه لمنظمة التجارة العالمية لمزايا وفرص عديدة يمكن إيجازها بما يلي: ^(١٧)

١- يتوقع أن يؤدي انضمام العراق إلى (WTO) إلى تحقيق المزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي والمرونة في التعامل مع السياسة الاقتصادية والتجارية الدولية ، وبالتالي تحسين صورة العراق عالميا في المجال الاقتصادي ، مما يبعث على الثقة في التعامل التجاري مع العراق ، ولأسيما لدى المستثمرين الأجانب وطمأنتهم بالمخاطر والاستثمار في العراق ، للاعتقاد بان العراق لديه التزامات دولية معينة في المحافظة على شفافية سياسته الاقتصادية والتجارية وتوافقها مع المعايير الدولية .

٢- استفادة العراق من مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية التي نصت عليها اتفاقيات (WTO) بشكل عام واتفاقية الزراعة بشكل خاص ، والتي تمنح للدول النامية ومن برامج الدعم الفني والمالي ، واستخدام التدابير الوقائية لحماية إنتاجه المحلي وبعض منتجاته الخاصة التي تعد أساسية في تحقيق الأمن الغذائي كالقمح مثلا .

٣-جذب الاستثمارات الأجنبية : تأثرت البنية الأساسية للاقتصاد العراقي كثيرا بسلسلة الحرب وسنوات الحصار الاقتصادي التي استمرت عقود عدة وما نتج عنها من دمار بحيث أصبح العراق بحاجة إلى الاستثمار في جميع مجالات في الوقت الذي يعجز فيه الاستثمار المحلي عن تلبية هذه الاحتياجات ويحتاج الاستثمار الأجنبي إلى بيئة مستقرة وتوفر التشريعات الملائمة لممارسة أنشطته وفي حال تلبية العراق لشروط الانضمام للمنظمة فانه سوف يوفر بيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية

وهذا سوف ينتج عنه زيادة في حجم التجارة الخارجية مما أن زيادة الاستثمارات سوف تساعد في تنويع اقتصاد بحيث يمكن العراق أن لا يعتمد على النفط كمصدر وحيد للدخل ^(١٨)

٤- حماية مصالح العراق عبر جهاز تسوية النزاعات التجارية التابعة لمنظمة التجارة العالمية حيث يمكن للأعضاء اللجوء إلى آلية تسوية النزاعات التجارية التابعة لمنظمة التجارة العالمية للدفاع عن حقوق المنتجين والتجار والمسوقين وكافة مصالحهم التجارية ويعد جهاز المنظمة لتسوية النزاعات من احدث أجهزة حل النزاعات وأكثرها فعالية في العلاقات الدولية وذلك بسبب اعتماد آلية التسوية

في المنظمة لمبدأ إلزامية المحاكمة وتنفيذ الأحكام وهما من أهم عناصر النجاح لأي نظام قانوني دولي أو محلي ^(١٩)

٥- أن تحرير التجارة مع بلدان العالم بعد انضمام العراق للمنظمة سيمكنه من استعادة مكانته التجارية إذا اتبع القواعد الصحيحة من خلال حصول الصناعات العراقية على فرص التطوير والتحديث بمستوى الذي يجعلها قادرة على المنافسة عالميا من خلال رفع الدعم في القطاع الصناعي ومكافحة سياسة الإغراق على وفق مبادئ منظمة التجارة العالمية سيؤدي إلى منح الصناعات الوطنية العراقية فرصة للنهوض والمنافسة داخليا وخارجيا ، وبالتالي رفع مستوى الإنتاج والجودة وتحسين الكفاءة في تخصيص الموارد ومن ثم ارتفاع مستويات المعيشة في العراق ^(٢٠)

٦- تعزيز تجارة الخدمات فالعراق متخلف جدا في مجال الخدمات وان الانضمام للمنظمة سوف يتيح فرص عديدة لموردي الخدمات في مجالات عديدة مثل (الاتصالات والتأمين والمصارف) فضلا عن الثقافة والرياضة والترفيه^(٢١)

٧- الحد من الممارسات التجارية التي تؤدي إلى الإغراق من خلال الواردات الرخيصة والمنافسة الغير مشروعة الناتجة من بيع الشركات الأجنبية منتجاتها بأسعار تصدير اقل نظرا لكونها تلقت دعما حكوميا^(٢٢)

٨- تحديث الأنظمة وتشريع القوانين الجديدة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي وبما يتناسب مع شروط الانضمام إلى المنظمة، وفي الواقع تعتبر هذه فرصة جيدة ويمكن الاستفادة من الخدمات الفنية التي تقدمها المنظمة في هذا المجال^(٢٣)

٩- لاشك أن الانضمام للمنظمة له جوانب ايجابية متعددة لجميع القطاعات ومن ضمنها القطاع الزراعي فعلى سبيل المثال سيتم فتح الأسواق العالمية للسلع الزراعية المنتجة محليا وبالمقابل سوف يتم فتح الأسواق المحلية للسلع الزراعية الواردة إلى العراق وهذا يعي المنافسة ، ألا أن العمل على الاهتمام بجودة المنتجات الزراعية المحلية وجعلها مطابقة للمواصفات العالمية عن طريق التنظيم الجديد للإنتاج الزراعي وتطوير إنتاج المحاصيل الزراعية ذات الميزة النسبية والاهتمام بجودة منتجات النشاط الزراعي التخصصية مثل الزراعة العضوية والزراعة المحمية سوف يكون لصالح المحاصيل الزراعية المحلية ويسهل تسويقها داخليا وخارجيا^(٢٤)

١٠- يعد الانضمام للمنظمة مهم من ناحية الملكية الفكرية والتي تصب في صلب النظام التجاري العالمي الجديد وتهدف لحماية فكر الإنسان وإبداعات العقل لبشري ومبتكري الأعمال التقنية وهي تنطبق على الزراعة والصناعة ومنها ما يتعلق بالعلامات التجارية والنماذج الإنتاجية وبراءات الاختراع والأصناف النباتية والحيوانية^(٢٥)

١١- يسهم في رفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي ورفع المستوى المعاشي من خلال تحرير التجارة التي تحلق أجواء تنافسية للصناعات والمنتجات المحلية وترفع كفاءتها وتخفيض معدلات البطالة ولاسيما في القطاع الزراعي إذا ما اتسعت صادراته^(٢٦)

ب : مخاطر الانضمام

بينما يرى البعض من المعارضين لانضمام العراق للمنظمة أن هناك العديد من المخاطر التي يمكن أن تنتج عن هذا الانضمام ومن أهم ما يرى في هذا المجال ما يلي:^(٢٧)

١- انعدام الرقابة والسيطرة على المنافذ الحدودية على السلع المستوردة مما أدى إلى إغراق الأسواق العراقية بالعديد من السلع الاستهلاكية ومن مناشئ رديئة وليس من المتوقع في الأمد القصير استعادة السيطرة على حركة التجارة الخارجية مما سوف يزيد من الأضرار المترتبة على انفتاح الأسواق العراقية بهذه الطريقة .

٢-ترافق كل ذلك مع التوجه نحو تقليل دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوقت الذي لم يكن في العراق قطاع خاص قادر على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وان نضوج القطاع الخاص يتطلب بيئة ملائمة تتسم بالاستقرار الأمني وتوفر التشريعات القانونيةالخ

٣-ارتفاع أسعار السلع المحمية بحقوق الملكية الفكرية مثل برامج الحاسب الآلي والأدوية والحبوب المعدلة جينيا لان القيود على استيراد العراق للتقنية الحديثة ستزداد تعقيدا في ظل اتفاقات المنظمة حيث ستلجأ كثير من الشركات المالكة لهذه التقنية إلى الحد من بيعها ألا بمبالغ باهظة (٢٨)

٤-سيصبح للشركات الأجنبية وجود قوي في السوق المحلية خاصة في مجال الخدمات وهذا بدوره سينعكس سلبا على بعض الشركات والمؤسسات المحلية الصغيرة التي ستجبر على الخروج من السوق لعدم قدرتها على المنافسة (٢٩)

٥-تقليص الدعم المباشر للصادرات الزراعية والصناعية وارتفاع نسبة الملكية الأجنبية في بعض الخدمات وتقلص القائمة السلبية مع الوقت ومنح حق المفاوض الأول لبعض الدول على بعض السلع حسب المادة ٢٨ من اتفاقية الجات سيزيد من أعباء وتكاليف الانضمام على التجارة المحلية (٣٠)

٦-من المتوقع ارتفاع نسبة البطالة في القطاع الزراعي في الأمد القصير ، لتزامن تطبيق اتفاقيات (WTO) مع تطبيق إجراءات وبرامج الخصخصة والإصلاح الاقتصادي في القطاع الزراعي ، مما

يترتب عليه تراجع الإنتاج المحلي ، وانخفاض مستوى الأجور والدخل ، وتدهور مستوى المعيشة للعاملين في القطاع الزراعي . (٣١)

الاستنتاجات

١-أن التزام العراق بمضامين اتفاقيات (WTO) سيدفعه بشكل اختياري أو قسري إلى الإسراع في عملية الإصلاح الاقتصادي ، سواء أكان من خلال تغيير التشريعات والقوانين لتتلاءم مع آليات اقتصاد السوق ، أم بتغيير هيكلية مؤسسات القطاع العام وخصخصتها ، أو بناء المؤسسات والأجهزة التي تتطلبها عملية الانفتاح الاقتصادي والتجاري والتكيف مع آليات السوق الحر ، فيما يتعلق بالتحرير التدريجي للأسعار، والالتزام بمبدأ المنافسة في التجارة ، وتطبيق إجراءات الدعم والحماية ، والسماح للاستثمار الأجنبي المباشر وغيرها .

٢-يتميز الميزان التجاري العراقي بالعجز المستمر ، مما يدل على أن العراق من الدول المستوردة الكبيرة للمواد الرئيسية وخاصة السلع الغذائية والاستهلاكية والرأسمالية فقد كان مجموعها عام ٢٠٠١ ماقيمته (١٠٢٢٥٣٦٠١٢) دينار عراقي أما الصادرات من نفس السلع المذكورة ولنفس العام فقد بلغت قيمتها (٦٢٤٠١٦٣٣) دينار عراقي ، وهذا دليل على اختلال هيكل التجارة الخارجية

٣- أن إمكانية العراق على تلافي الآثار السلبية أو الحد منها ، وتعزيز الاستفادة من الفرص المتاحة من الانضمام إلى (WTO) ، واندماجه بالاقتصاد العالمي الجديد ، مرهون بقدرته على استغلال إمكانياته وطاقاته الذاتية استغلالاً أمثل ، والتكيف مع البيئة العالمية الجديدة ، وتوفير الشروط الموضوعية للانضمام ، ونجاحه في الإصلاح الاقتصادي للقطاع الزراعي وتحقيق التنمية الزراعية.

٤- مع تزايد انضمام دول العالم إلى (WTO) ، أصبح التعامل الاقتصادي والتجاري أكثر صعوبة أمام الدول خارج (WTO) ، إذ تتسحب عليها الآثار السلبية لتحرير التجارة الدولية دون أن يكون لها الحق في الانتفاع من الجوانب الإيجابية التي توفرها عملية التحرير ، ومما يزيد الوضع تعقيداً أن التأخر عن الانضمام اخذ يصطدم بعقبات جديدة تتمثل بفرض التزامات جديدة إضافية على الدول التي تتأخر في الانضمام ، وقد تحرم من بعض الامتيازات التي حصلت عليها الدول التي سبقتها في الانضمام .

التوصيات

١- أن عملية فتح الأسواق المحلية أمام السلع والخدمات المستوردة بشكل أربك أوضاع المنتجات المحلية مع محدوديتها ، وأشاع الفوضى الاقتصادية التي نراها اليوم ، لذا يفترض أن يعاد النظر بهذه المسألة ، ويصار إلى حماية السوق المحلية وتنظيم الاستيرادات وفق ضوابط تتناسب والمصلحة الوطنية ويمكن أن يتم ذلك بالتفاوض مع منظمة التجارة العالمية كي تمنح العراق مدة لا تقل عن عشر سنوات ولا تزيد عن خمسة عشر سنة ، كحالة استثنائية يستطيع خلالها أن يعيد بناء اقتصاده ويرسي قواعد التصنيع الحديث فيه .

٢- إجراء الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة وتعديل السياسات القائمة واعتماد التخطيط للسياسات البديلة التي من شأنها نقل العراق إلى اقتصاد السوق الحر ، والعمل على أكمال سن وتعديل القوانين والتشريعات المطلوبة ، والالتزام بالتعهدات التشريعية والتنظيمية والإدارية المتسقة مع التحولات الجديدة وقواعد (WTO) ، والحصول على الدعم اللازم من المنظمات الاقتصادية الدولية والدول المانحة والاستفادة من الخبرات العلمية والتقنية التي تقدم من الدول المتقدمة أو المنظمات الدولية في المجالات المتعددة لتحقيق التوافق مع (WTO) .

٣- اتباع وتفعيل الأنظمة والقوانين الخاصة بالاستثمار ، وتطوير الحوافز والأطر التنظيمية لتحسين مناخ الاستثمار بصفة عامة من خلال خلق بيئة سياسية واقتصادية مؤاتية للاستثمار ، واتخاذ التدابير اللازمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، والشركات الدولية ذات السمعة الجيدة ، وتوفير المناخ المؤاتي لعملها كقاعدة للإنتاج الزراعي الموجه نحو التصدير ، على أن تكون تلك الجهود جزءاً من جهود أوسع لتحقيق التنمية الزراعية ، وزيادة معدلات النمو إلى المستويات المطلوبة .

٤- الاستفادة من الاستثناءات والمزايا التي تضمنتها اتفاقيات (WTO) ولاسيما فيما يتعلق بمتضمنات المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية ، لتعظيم الآثار الإيجابية للانضمام ، وتقليل الآثار السلبية التي قد تلحق بالاقتصاد العراقي ، والاستفادة من تجارب الدول الأخرى

التي سبقت في الانضمام ، من اجل مواعمة أوضاع الاقتصاد العراقي مع متطلبات الانضمام إلى (WTO) والتكيف مع المتغيرات والمستجدات الدولية خدمة للمصلحة الوطنية .

المصادر والهوامش

- ١- علي إبراهيم ، " منظمة التجارة العالمية جولة ارجواي وتقنيين نهب العالم " ، دار النهضة العربية القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص (٨٢) .
- ٢- عبد المطلب عبد الحميد ، النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، مجموعة النيل العربية ، ٢٠٠٣ ، ص (١٠٤)
- ٣- عبد المطلب عبد الحميد ، مصدر سابق ، ص ١٠
- ٤- عبد العزيز عبد الرحيم سليمان ، التبادل التجاري ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن ، ٢٠٠٤ ، ص (١٤٩)
- ٥- خيرى مصطفى كتانه ، التجارة الالكترونية ، الطبعة الأولى ، دار السيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، ٢٠٠٩ ، ص ١٢٠
- ٦- حميد أجميلي ، دراسات في اقتصاديات ألغات ، الطبعة الأولى ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٨ ، ص ١٢٠ .
- ٧- سمير اللقمانى ، منظمة التجارة العالمية ، الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن ، ٢٠٠٤ ، ص ١٤٣ .
- ٨- صليب بطرس ، أجهزة الاقتصاد الدولي ، دار النهضة ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ٥١ .
- ٩- كريم مهدي الحسنوي ، هيكل الصادرات والاستيرادات ومعدلات التبادل التجاري في العراق ، مجلة الاقتصادي ، جمعية الاقتصاديين العراقيين ، العدد ٢ ، بغداد ، ١٩٨٥ ، ص ٩
- ١٠- فائق فؤاد احمد ، تجارة العراق الخارجية مع إشارة لعلاقاته التجارية مع دول السوق الأوروبية المشتركة للفترة ١٩٧٠-١٩٨٧ ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٨٦ ، ص ٥٢
- ١١- عبد علي كاظم المعموري ، انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية ، الملف الاقتصادي ، العدد (صفر) جامعة النهرين ، ٢٠٠٩ ، ص ١٢٥
- ١٢- سوسن كريم الجبوري ، الخصخصة وسيلة تحقيق الإصلاح الاقتصادي في العراق ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد (١١) ، العدد ٣ ، جامعة القادسية ٢٠٠٩ ، ص ١٥
- ١٣- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠١ ص ٢٤٠
- ١٤- جليل كامل غيدان ، انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية (الكلف والمنافع الاقتصادية) ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد الخامس ، المجلد الأول ، أيلول ٢٠١١ ، ص ٨٩
- ١٥- مسيرة انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية، متاح على شبكة الانترنت www.mot.gov.iq/arabi/index.php
- ١٦- نيفين سعيد رضا، انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات، بحث غير منشور، بغداد، ٢٠١٠ ، ص ١٠ .

- ١٧- فاضل جواد دهش ، الآثار المترتبة عن انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية على مستقبل القطاع الزراعي ، مطبعة العزة ، بغداد ، ٢٠٠١، ص ٢٠٠
- ١٨- نيفين سعيد موسى ،مصدر سابق ، ص ١٣
- ١٩- فالح عبد الكريم الشخيلي ، تعديلات في برنامج تمويل التجارة العربية ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد الثاني ،السنة الثالثة ، بغداد، بيت الحكمة ، ٢٠٠١، ص ١٢
- ٢٠- المصدر السابق نفسه ، نفس المكان
- ٢١- مظفر حسني علي،مزايا انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية ، بحث مقدم لندوة وزارة التجارة حول انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية ، بغداد ٢٠٠٩ ، ص ٩
- ٢٢- المصدر السابق نفسه ، نفس المكان
- ٢٣- المصدر السابق نفسه ، نفس المكان
- ٢٤- جميل محمد جميل الدباغ ، لماذا الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية واقع ورؤى مستقبلية ، خبير وعضو اللجنة الوطنية العليا للانضمام لمنظمة التجارة العالمية ، بحث مقدم لندوة المركز العراقي للإصلاح الاقتصادي عن انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية ، بغداد ٢٠٠٩ ، ص ٣.
- ٢٥- أيسر ياسين فهد ،منظمة التجارة العالمية واقع انضمام العراق ، الهيئة الوطنية للاستثمار ، بحث مقدم لندوة المركز العراقي للإصلاح الاقتصادي عن انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ٣ .
- ٢٦- المصدر السابق نفسه ، نفس المكان
- ٢٧- مكي محمد ردام ،ماذا يعني انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية ، جريدة المدى،العدد ٧٢٥ ، ٢٠٠٦
- ٢٨- علاء فالح خلف ، العراق ومنظمة التجارة العالمية التحديات والفرص وموقف العراق فيها، بحث غير منشور ، ص ١٣
- ٢٩- المصدر السابق نفسه ، نفس المكان
- ٣٠- المصدر السابق نفسه ، نفس المكان
- ٣١- فاضل جواد دهش ، مصدر سابق، ص ٢٠٠.